Journal Of the Iraqia University (74-7) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد وأثرها في مبادئ العدالة

إيمان مطر زيدان البومهدي
مشاور قانوني مساعد
ماجستير في القانون – الجامعة الإسلامية في لبنان

الملخص

إن دخول التكنولوجيا إلى مجالات الحياة كافة، أسهم بشكل مباشر في تطوير العمل القضائي، مما أحدث تحولاً نوعياً في آليات التقاضي وإدارة الدعاوى، وأصبحت فكرة التقاضي عن بعد ضرورة قانونية وتنظيمية وخطوة لازمة ضمن مسار تطوير منظومة العدالة، لكن هذه الآلية تطلب توافر مجموعة من المستلزمات الإلكترونية والتكنولوجية والبشرية، التي تضمن فعالية هذا النظام وقدرته على مواكبة التحولات المتسارعة في مجال العدالة الرقمية. فنجاح التقاضي عن بُعد ورفع كفاءته وفعاليته يستلزمان تهيئة بيئة قانونية وتقنية متكاملة تدعم هذا التحول، بما يشمل توفير البنية التحتية الرقمية الآمنة، وضمان الحماية القانونية للمراسلات والمعاملات الإلكترونية، وتدريب الكوادر القضائية والإدارية على استخدام الوسائل الرقمية الحديثة، فضلاً عن ضرورة أن تحترم هذه الآلية القضائية المستحدثة، ما اتفقت عليه التشريعات المنظمة لإجراءات التقاضي من مبادئ وقواعد أساسية هادفة إلى تنظيم العمل القضائي وحماية الحقوق وصونها، وضمان سبل تحقيق العدالة.وبعد ان تمحورت إشكالية هذا البحث حول متطلبات واحتياجات تطبيق آلية "التقاضي عن بعد" ومصير مبادئ العدالة وضمانات التقاضي في ظلها، تبين لنا احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد، الإلكترونية منها أم البشرية، لا تخرج عن طبيعة هذه الآلية المستحدثة، فالعمل القضائي الإلكتروني، يتطلب توافر بنية تحتية تكنولوجية وإلكترونية يتم استخدامها من قبل أشخاص ذوي خبرة في استخدام هذه التقنيات، كما لاحظنا أن لآلية التقاضي عن بعد القدرة على تطوير وتعزيز وتطبيق الكثير من هذه المبادئ، مثل مبدأي استقلال القضاء ومجانيته، ومبدأ التقاضي على درجتين، ومبدأ علانية المحاكمة، وضرورة سرعة البت بالدعاوى، التي تعد من أهم إيجابيات هذه الآلية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي عن بعد – المحكمة الالكترونية– مبادئ العدالة– الثورة الرقمية.

Abstract

The integration of technology into all areas of life has directly contributed to the advancement of judicial work, resulting in a qualitative transformation in litigation mechanisms and case management. Consequently, the concept of remote litigation has become a legal and regulatory necessity, as well as an essential step in the ongoing development of the justice system. However, this mechanism requires the provision of a set of electronic, technological, and human resources to ensure the effectiveness of this system and its capacity to keep pace with the rapid transformations in the field of digital justice.

The success and efficiency of remote litigation depend on the establishment of a comprehensive legal and technical environment that supports this transition. This includes the provision of secure digital infrastructure, the legal protection of electronic communications and transactions, and the training of judicial and administrative personnel in the use of modern digital tools. Furthermore, this new judicial mechanism must adhere to the principles and fundamental rules established by legislation governing judicial procedures, which aim to regulate judicial work, protect rights, and ensure the realization of justice.

Given that this research revolves around the requirements and necessities of implementing the “remote litigation” mechanism and the fate of justice principles and procedural guarantees within it, the findings indicate that the prerequisites—whether electronic or human—correspond to the very nature of this modern judicial system. Electronic judicial work requires a robust technological and digital infrastructure operated by individuals skilled in utilizing such tools. Moreover, it has been observed that the remote litigation mechanism

has the potential to strengthen and enhance several core principles of justice, including judicial independence, free access to courts, the two-tier litigation system, the publicity of trials, and the prompt adjudication of cases, which are among the most significant advantages of this approach.

Keywords: Remote Litigation – Electronic Court – Principles of Justice – Digital Revolution.

المقدمة

إن التطور التكنولوجي المتسارع أدى إلى تغيير واقع الحياة البشرية بشكل ملفت، إذ دخلت هذه التكنولوجيا في قطاعات الحياة كافة، ولم يكن القضاء بعيداً عن هذا التطور، ولاسيما بعد تطوير نظم وآليات رقمية مبتكرة أحدثت تحوّلاً نوعياً في آليات التقاضي وطرائق إدارة الدعاوى، حتى أصبحت المعاملات والإجراءات القانونية والقضائية، مظهراً رئيسياً من مظاهر من مظاهر العدالة الحديثة. لذلك لم تعد فكرة التقاضي عن بُعد مجرد آلية تقنية حديثة، بل تحولت إلى ضرورة قانونية وتنظيمية تتطلب إعداد منظومة متكاملة من الوسائل والإجراءات التي تمكّن من تنفيذ التقاضي الإلكتروني بسرعة وكفاءة، بما يعزز تحقيق العدالة، يضمن حسن سير مرفق القضاء بشكل متطور ومواكب للتطور التكنولوجي.فالتقاضي عن بعد يقوم على أساس الاستفادة من نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فهذه الآلية تطلب مجموعة الاحتياجات والمستلزمات الإلكترونية، مثل وسائل وتطبيقات المراسلات الرقمية السريعة، وتوافر شبكة انترنت متطورة، لتتكامل هذه التقنيات فيما بينها وتشكل المحكمة الالكترونية التي تتجسد من خلالها فكرة التقاضي عن بعد[١]. فعبر هذه الآليات الإلكترونية المتطورة، يمكن للمتقاضين، تسجيل الدعاوى ودفع رسومها وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم ادلة الاثبات الرسمية وغير الرسمية والترافع وتقديم الطعون وتدوين كافة الاجراءات من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه لكن بوسائل تختلف عن الوسائل التقليدية.

لكن آلية التقاضي عن بعد، على الرغم من طبيعتها الإلكترونية والتقنية، لا يمكن تطبيقها، أو النجاح في تطبيقها، دون وجود العامل البشري، أي توافر مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، من موظفين وقضاة ومحامين وفنيين ومبرمجين، قادرين على إدارة وتنظيم العمل القضائي الإلكتروني، من الناحية التقنية، علاوة على الناحية القانونية والقضائية، لذلك فإن آلية التقاضي عن بعد تطلب مجموعة من الاحتياجات البشرية القادرة على إدارة هذه العملية التقنية[٢]. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق آلية التقاضي عن بعد، لا بد أن يبقى خاضعاً للاعتبارات الدستورية والقانونية الواجبة، التي تكفل تحقق مبادئ العدالة وضمانات مشروعية القضاء، ولاسيما مبادئ الأساسية مثل استقلال القضاء وعلانية الجلسات وصحة الحضور والإجراءات وغيرها.

❖ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على وسائل وأدوات إدخال نظم التكنولوجيا في نظم القضاء المعاصر، وذلك لجهة الاحتياجات التي تطلبها آلية التقاضي عن بعد، وتمييز المتطلبات التقنية والإلكترونية لذلك، عن المتطلبات البشرية، كما تظهر أهمية البحث أيضاً في بيان أثر دخول هذه النظم التكنولوجية على مبادئ العدالة وضمانات المحاكمة وصحة إجراءاتها، وبالتالي فإن حداثة موضوع البحث، ودقة المحاور التي يتناولها، والجوانب التي يسلط الضوء عليها حول تطبيق آلية القاضي عن بعد، تمثل أهمية هذا البحث.

❖ **إشكالية البحث:**

إن السعي إلى تطوير النظم القضائية، للحد من سلبيات العمل القضائي التقليدي، في ظل عصر الثورة الرقمية المعاصرة، نتج عنه إحداث آلية التقاضي عن بعد، التي اعتبرت خطوة معاصرة، ضمن مسار تطوير منظومة العدالة، إلا أن هناك مخاوف تتعلق باحتياجات هذه الآلية الجديدة ومدى فاعليتها، وقدرتها على احترام مبادئ العدالة وضمانات القضاء، ومن هنا يمكن التعبير عن إشكالية البحث بالتساؤل الآتي: **ما هي متطلبات واحتياجات تطبيق آلية "التقاضي عن بعد" وما مصير مبادئ العدالة وضمانات التقاضي في ظلها؟**

❖ **هيكلية البحث:**

من أجل التوسع في دراسة موضوع البحث، وتقديم إجابة على الإشكالية المطروحة، سنقسم هذا البحث إلى مطلبين، وكل مطلب إلى فرعين، حيث سندرس في المطلب الأول احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد، بينما في المطلب الثاني نتناول دراسة آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ العدالة.

المطلب الأول احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد

إن تطبيق آلية التقاضي عن بُعد، تعد خطوة لازمة ضمن مسار تطوير منظومة العدالة، لكن هذه الآلية تطلب توافر مجموعة من المستلزمات الإلكترونية والتكنولوجية والبشرية، التي تضمن فعالية هذا النظام وقدرته على مواكبة التحولات المتسارعة في مجال العدالة الرقمية، فنجاح التقاضي عن بُعد ورفع كفاءته وفعاليته يستلزمان تهيئة بيئة قانونية وتقنية متكاملة تدعم هذا التحول، بما يشمل توفير البنية التحتية الرقمية الآمنة، وضمان الحماية القانونية للمراسلات والمعاملات الإلكترونية، وتدريب الكوادر القضائية والإدارية على استخدام الوسائل الرقمية الحديثة[٣].**بناءً على ما سبق، ومن أجل التوسع في دراسة احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد، سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعيين، ندرس في الفرع الأول الاحتياجات الإلكترونية لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد"، أما الفرع الثاني نخصصه لدراسة الاحتياجات البشرية لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد".**

الفرع الأول الاحتياجات الإلكترونية لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد"

أصبحت التقنيات الحديثة عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل بنية العدالة المعاصرة، إذ فرض التطور الرقمي ضرورة استحداث هيئات قضائية إلكترونية تتولى إدارة الدعاوى والنزاعات بأساليب تتسم بالسرعة والشفافية والدقة، وقد ساهمت هذه الهيئات في تقريب المسافات المادية والمعنوية بين أطراف الخصومة القضائية، من خلال تمكينهم من المشاركة في الإجراءات القضائية دون الحاجة إلى الحضور المادي أمام المحاكم، مما يعزز مبدأ العدالة الميسّرة وسرعة البت في القضايا[٤].وفي هذا الإطار، برزت مجموعة من الوسائل الإلكترونية التي أسهمت في دعم منظومة التقاضي عن بعد، من أبرزها:

أولاً: وسائل وآليات المراسلات الرقمية:

تعد وسائل وآليات المراسلات الرقمية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام القضائي الحديث، إذ تمثل هذه الوسائل الأداة المحورية في تسهيل التواصل وتبادل المستندات والمذكرات القضائية بين أطراف الدعوى والهيئات القضائية، ومن أبرز هذه الوسائل البريد الإلكتروني، الذي يُعدّ اليوم أحد أهم الدعائم التقنية للتقاضي عن بعد، نظراً لطبيعته الرسمية ودوره الحيوي في إرسال واستقبال الرسائل والمستندات القضائية عبر الأجهزة الرقمية بشكل فوري وآمن[٥].

وفي هذا الإطار تتخذ الرسائل الإلكترونية صوراً متعددة، فقد تكون نصوصاً أو مستندات أو ملفات مرفقة، وتُستخدم في ميدان التقاضي عن بعد لتبادل التبليغات القضائية، والأحكام، وملفات الدعاوى، والعرائض والمذكرات القانونية، كما يُعتبر البريد الإلكتروني وسيلة من وسائل الإثبات الإلكتروني التي تُثبت التصرفات القانونية المبرمة عن بُعد، وتُمنح حجية قانونية متى كانت ممهورة بتوقيع إلكتروني معتمد، شأنها شأن أدلة الإثبات التقليدية[٦].

لكن مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت حجية الرسائل الإلكترونية بين تشريع دولة وأخرى، وهذا الأمر يرتبط بشل مباشر بدرجة توثيقها، فإذا كانت الرسالة غير موقعة إلكترونياً تقل حجيتها، أما إذا كانت موقعة بتوقيع إلكتروني معتمد أو مرسلة بخدمة إلكترونية موثوقة، فإنها تكتسب حجية أقوى في الإثبات، إذ يكمن الدور الجوهري للتوقيع الإلكتروني في تحديد هوية الشخص الذي أصدر الرسالة وتأكيد إرادته في الالتزام بمضمونها، تماماً كما يؤدي التوقيع الخطي دوره في المحررات الورقية التقليدية [٧].

ثانياً: شبكة الانترنت:

تُعَدّ شبكة الإنترنت والتي تمثل اختصار لمصطلح "الشبكة العنكبوتية العالمية"(World Wide Web :W.W.W) من أبرز الاحتياجات التقنية التي تسهم في إحداث منظومة التواصل الإلكتروني داخل المجال القضائي، إذ باتت تشكل البنية التحتية الأساسية التي تستند إليها أغلب خدمات العدالة الرقمية الحديثة، فمن خلال الإنترنت، أصبح بالإمكان تحقيق التواصل المباشر والفوري بين مختلف مكونات المنظومة القضائية من محاكم، ونيابات عامة، ومحامين، وأطراف دعوى، بما يعزز مبدأ الشفافية وسرعة الإجراءات القضائية[٨].

وقد أتاحت هذه الشبكة لوزارات العدل في الدول المختلفة فرصاً واسعة لتوظيفها في إدارة الشؤون القضائية، وذلك من خلال إنشاء منصات ومواقع إلكترونية رسمية تمكّن المتقاضين من الاطلاع على سير الدعاوى، وتقديم الطلبات والمذكرات إلكترونياً، وحجز المواعيد، وتسديد الرسوم القضائية عن بُعد، وبذلك، تحوّلت هذه المواقع إلى مرافق عمومية إلكترونية حكومية تُجسّد توجه الدولة نحو رقمنة العدالة وتيسير الوصول إلى خدماتها[٩].

ثالثاً: المحكمة الالكترونية:

إنّ تطبيق آلية التقاضي عن بُعد يستلزم بالضرورة وجود محكمة إلكترونية متكاملة تعمل وفق إطار قانوني وتشريعي يضفي المشروعية على إجراءاتها وقراراتها، فهذه المحكمة ينبغي أن تُدار بواسطة هيئة قضائية مختصة تُمارس مهامها باستخدام الوسائل الرقمية المعتمدة، بما يتفق مع أحكام القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتنظيم العدالة الإلكترونية[١٠].وتقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على اعتماد تقنيات رقمية متطورة تُستخدم في إدارة ملفات الدعاوى وإجراءاتها، بما في ذلك برمجة الدعوى القضائية إلكترونياً منذ تسجيلها وحتى الفصل فيها وتنفيذ الحكم الصادر بشأنها، ويُتيح هذا النظام للأطراف إمكانية تسجيل الدعاوى إلكترونياً، وتقديم الأدلة والمستندات، وحضور الجلسات عبر المنصات الرقمية، الأمر الذي يسهم في تسريع الفصل في المنازعات وتقليل التكاليف الإجرائية[١١].كما تُعد المحكمة الإلكترونية جزءاً من منظومة معلوماتية قضائية متكاملة تمكّن القضاة من التواصل مع الخصوم والشهود وإجراء التحقيقات وسماع الإفادات دون الحاجة إلى الحضور المادي في قاعة المحكمة، وذلك من خلال وسائط الاتصال السمعية والبصرية الآمنة[١٢].

نستنتج من خلال ما تقدم، أن الاحتياجات الإلكترونية لتطبيق آلية التقاضي عن بعد، لا تخرج عن طبيعة هذه الآلية المستحدثة، فالعمل القضائي الإلكتروني، يتطلب توفير بنية تحتية وبيئة عمل مناسبة لهذه الآلية، ولا شك أن المراسلات التقنية الرقمية إحدى أهم وأبرز هذه الاحتياجات، والتي تقوم أساساً على توافر شبكة انترنت، التي تمثل أداة جوهرية لتطبيق آلية التقاضي عن بعد، وإحداث محكمة إلكترونية متكاملة، تسهم في تحقيق العدالة في إطار أكثر مرونة وفعالية، يرفع كفاءة العمل القضائي، ويخفض العبء الإداري، بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي المعاصر.

الفرع الثاني الاحتياجات البشرية لتطبيق آلية "التقاضي عن بعد"

يمثل العنصر البشري أحد أهم مقومات إنجاح أية آلية تهدف إلى تحقيق العدالة القضائية، ولا شك بأن أهمية هذا العنصر تزداد في تطبيق آلية التقاضي عن بُعد، إذ لا يمكن تحقيق التحول الرقمي في العدالة دون إعداد الكوادر البشرية القادرة على إدارة هذا النظام التقني بكفاءة ومهارة، فاعتماد هذه الآلية يستلزم تأهيل وتدريب موظفين وقضاة ومحامين وعاملين في القطاع القضائي على استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة[١٣].ولا شك أن الكوادر البشرية التي تطلبها آلية التقاضي عن بعد كثيرة ومتعددة، سنذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: موظفين وعاملين وفنيين قادرين على استخدام الأدوات والمواقع القضائية الإلكترونية.

يتطلب تطبيق آلية التقاضي عن بُعد توفير كفاءات بشرية مؤهلة تمتلك الخبرة والمعرفة التقنية والقانونية اللازمة لضمان سير الإجراءات القضائية الإلكترونية بصورة دقيقة وفعّالة، فنجاح هذا النظام يعتمد بدرجة كبيرة على استقطاب كوادر متخصصة قادرة على التعامل مع متطلبات التحول القضائي الرقمي، إلى جانب تدريب وتأهيل العاملين في المرفق القضائي على استخدام المنصات والأنظمة الإلكترونية بما يحقق الانسجام بين العمل القضائي والإجراءات التقنية[١٤].وتكلّف هذه الكوادر بمهام متعددة تشمل تسجيل الدعاوى إلكترونياً وإرسالها مرفقةً بالأدلة والمستندات اللازمة عبر الوسائل الرقمية، واستخدام أجهزة الماسح الضوئي لحفظ نسخ إلكترونية دقيقة مع الاحتفاظ بالأصول لتقديمها عند الحاجة، كما تتولى هذه الكوادر تنظيم جداول الجلسات ومتابعة سير الدعاوى، فضلاً عن استيفاء الرسوم إلكترونياً من خلال وسائل الدفع المعتمدة.ومن ضمن مهامهم كذلك التواصل مع أطراف الدعوى لتبليغهم بمواعيد الجلسات، والتأكد من هوياتهم وصفاتهم القانونية قبل تمكينهم من الدخول إلى المنصة الافتراضية للمحكمة والمثول أمام القاضي. ومن ثم، فإن نجاح منظومة التقاضي الإلكتروني يتوقف على وجود كوادر بشرية متخصصة تجمع بين المهارة التقنية والمعرفة القانونية، وتعمل ضمن إطار مؤسسي منظم يضمن الكفاءة، والشفافية، وحماية الحقوق الإجرائية للمتقاضين[١٥].

ثانياً: قضاة ذوي خبرات في استخدام التكنولوجيا.

يشكل القضاة المتخصصون في القضاء الإلكتروني – أو ما يعرف بـ قضاة المعلومات – ركيزة أساسية في منظومة العدالة الرقمية الحديثة، إذ يمثلون نخبة من القضاة النظاميين المؤهلين تقنياً وقانونياً لإدارة المحاكمات عبر المنصات الإلكترونية الرسمية للمحاكم، التي تشكل فضاءً قضائياً رقمياً متكاملاً، له موقع خاص على شبكة الإنترنت يعمل ضمن ما يعرف بدائرة المعلوماتية القضائية، وهي منظومة تهدف إلى تنظيم الإجراءات القضائية رقمياً وفق معايير دقيقة تضمن الشرعية والفعالية[١٦].ويكلف هؤلاء القضاة بتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني بجميع مراحله، بدءاً من تسجيل الدعوى وتدوين البيانات في الملف الإلكتروني، مروراً بسير الجلسات الرقمية، وصولاً إلى إصدار الأحكام النهائية وتوثيقها إلكترونياً، ويُستخدم في ذلك نظام متطور لإدارة ملفات القضايا يمكّن القاضي من الوصول إلى الأدلة والوثائق وتحليلها وفق آليات رقمية مؤمنة.ويمتلك القاضي المعلوماتي سلطة إصدار الأوامر الإلكترونية الموجهة إلى الأطراف أو ممثليهم القانونيين عبر المنصات الرسمية،

من أجل حضور الجلسات أو تقديم المستندات المطلوبة، كما تُدار جلسات المحاكمة بالصوت والصورة، حيث يستمع القاضي إلى مرافعات الخصوم ودفاعاتهم بشكل مباشر عبر الاتصال المرئي، ويتم توثيق جميع الإجراءات إلكترونياً ضماناً للشفافية وحماية للحقوق الإجرائية(١٧).

ثالثاً: محامون ذوي خبرة في التقنيات الإلكترونية.

تشكل مهارة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الإلكترونية، إحدى المهارات المطلوبة في المحامين لتعزيز قدرتهم على مواكبة آلية التقاضي عن بعد، إذ تمكنهم من تسجيل الدعاوى والترافع إلكترونياً أمام المحاكم الافتراضية، وتطلب هذه المهارة إلماماً واسعاً بعلوم الحاسوب، وتقنيات الاتصال الإلكتروني، وإدارة نظم المعلومات، والمواقع الإلكترونية، بما يتيح لهم ممارسة مهامهم القانونية بكفاءة وفاعلية في البيئة الرقمية(١٨). وتمثل هذه الخبرات والمهارات نموذجاً متقدماً من مهنة المحاماة، إذ لابد للمحامي من إثبات كفاءته التقنية والقانونية اللازمة للعمل ضمن نظام التقاضي عن بعد، وأمام المحكمة المختصة، ولضمان ممارسة مهامه بمهنية، يجب أن تتوفر في مكاتبه الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة التي تمكّنهم من الترافع وإدارة الملفات إلكترونياً.

رابعاً: مختصين تقنيين في البرمجة المواقع الإلكترونية:

وهم مجموعة الإداريين والمبرمجين والفنيين والمتخصصين في التكنولوجيا، الذين يقومون بالإشراف على تشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية القضائية، بما يضمن استمرارية عملها بكفاءة وأمان، وغالباً ما يكون هؤلاء المختصون من ذوي الخبرة التقنية العالية في مجالات نظم المعلومات، وأمن الشبكات، وصيانة الأنظمة الرقمية، ويتولون أداء مهامهم من خارج قاعة المحاكمة ضمن مراكز الدعم الفني والإدارة التقنية التابعة للمحكمة الإلكترونية(١٩).وتتمثل مسؤولياتهم في المتابعة التقنية لسير إجراءات التقاضي الإلكتروني بصورة دقيقة، والتدخل الفوري لمعالجة أي خلل أو عطل فني قد يطرأ أثناء جلسات المحاكمة أو أثناء تبادل البيانات القضائية، كما يعهد إليهم تأمين الأنظمة الإلكترونية ضد أي محاولات للاختراق أو التدمير، وضمان حماية سرية المعلومات والوثائق القضائية، وبذلك، يشكّل هؤلاء الفنيون والإداريون الركيزة التقنية الداعمة لعمل القضاء الإلكتروني، إذ يسهمون في استقرار النظام الرقمي وتحقيق موثوقيته وسلامة إجراءاته(٢٠).

نلاحظ مما سبق، أنه على الرغم من أهمية تطوير الخبرات والكفاءات المهنية والقانونية والقضائية لإنجاح آلية التقاضي عن بعد، لكن ذلك لا يتحقق إلا بتطوير القدرات والمهارات الإلكترونية للمتقاضين أيضاً، وتعزيز وعيهم وإدراكهم لطبيعة وآلية الإجراءات التقنية لهذه الآلية، لذلك نجد أنهه من الضروري نشر ثقافة اجتماعية وتعليمية حول أهمية إنماء الخبرات الشخصية في استخدام نظم التكنولوجيا، وبهذا التكامل يصبح العنصر البشري شريكاً فاعلاً في تطوير العدالة الإلكترونية لا مجرد مستفيد منها.

المطلب الثاني آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ العدالة

تتفق التشريعات المنظمة لإجراءات التقاضي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار العام للتنظيم القضائي، والهادفة إلى حماية الحقوق وصونها، وضمان تحقيق العدالة داخل المجتمع، إذ تستند أصول النظام القضائي في مختلف التشريعات إلى هذه المبادئ بوصفها ركائز جوهرية لا يمكن تجاوزها، وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد في مدى تحقيق تلك الضمانات والمبادئ، من خلال تحليل انعكاساتها الإيجابية والسلبية(٢١).

بناءً على ما تقدم، ومن أجل التوسع في دراسة آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ العدالة، سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتناول في الفرع الأول آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ القضاء العامة، بينما في الفرع الثاني فسنقوم بتسليط الضوء على آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ القضاء الإجرائية.

الفرع الأول آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ القضاء العامة

إن تطبيق آلية التقاضي عن بُعد تعتبر تحولاً نوعياً في منظومة العدالة، لما يحمله من آثار مباشرة على المبادئ العامة للقضاء، فقد أفرز هذا النظام تحديات وفرصاً تتعلق بمدى الحفاظ على الضمانات القضائية التقليدية وتحقيق العدالة المطلوبة، لذلك فإن دراسة آثار هذه الآلية تكتسب أهمية كبيرة وذلك من أجل تقييم مدى توافقها مع المبادئ الجوهرية للعمل القضائي(٢٢).

أولاً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبدأ استقلال القضاء:

يمثل مبدأ استقلال القضاء أساس النظام القانوني والقضائي السليم، فهو الضمان الحقيقي لتحقيق العدالة وصون الحقوق والحريات، ويقصد به أن يمارس القضاة مهامهم القضائية بحرية تامة، في ظل سيادة القانون، دون أي تدخل أو تأثير من أي سلطة أو جهة خارجية، سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو حتى مجتمعية، بحيث يكون القاضي خاضعاً في عمله لضميره المهني ولأحكام القانون وحدهما(٢٣).

ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الثقة العامة في العدالة، إذ لا يمكن أن يطمئن الأفراد إلى نزاهة الأحكام إلا إذا تأكدوا أن القاضي يصدر قراره بعيداً عن الضغوط والمصالح والتوجيهات، كما أن استقلال القضاء يشكل الضمانة الأساسية لحماية مبدأ الفصل بين السلطات، لأنه يمنع تغوّل أي سلطة على الأخرى ويُبقي القضاء سلطة محايدة تفصل في النزاعات بحياد وموضوعية.

ونظام التقاضي عن بُعد لا يتعارض مع هذا المبدأ، بل يعززه، إذ يحد من فرص التدخل الخارجي أو التأثير الشخصي على القضاة، حيث يباشر القاضي مهامه القضائية بمعزل عن أي ضغوطات تمارس عليه بشكل مباشر من الأطراف أو سواهم، بما يعزز استقلاله ويُمكّنه من إصدار الأحكام وفقاً لضميره المهني وبما يمليه عليه القانون، بشكل ينسجم مع مقتضيات العدالة.

ثانياً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد مبدأ مجانية القضاء.

يُعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص أمام القضاء، إذ يقوم على فكرة أن تتحمل الدولة جميع النفقات المترتبة على إقامة العدالة وإجراءات التقاضي، بدلاً من تحميلها للمتقاضين، فالأفراد لا يُلزمون بدفع أجور القضاة أو تكاليف تجهيز المحاكم أو النفقات التشغيلية التي تضمن سير العملية القضائية بانتظام، لأن القضاء يُعد خدمة عامة تمارسها الدولة باسم المجتمع ولصالحه[٢٤].ويهدف هذا المبدأ إلى تمكين جميع الأفراد من اللجوء إلى القضاء دون تمييز، بغض النظر عن حالتهم المادية أو الاجتماعية، حتى لا يصبح الحق في التقاضي امتيازاً للأغنياء فقط، فمبدأ مجانية القضاء يضمن أن يكون باب العدالة مفتوحاً للجميع على قدم المساواة، ويُعد تجسيداً عملياً لمبدأ سيادة القانون وللحق الدستوري في التقاضي.ويظل هذا المبدأ قائماً حتى في ظل تطبيق نظام التقاضي عن بُعد، إذ تبقى الدولة مسؤولة عن توفير وتمويل البنية التحتية اللازمة لهذا النظام، بما في ذلك تجهيز المحاكم والمكاتب القضائية بالوسائل التقنية والبرامج الحديثة، وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على إدارة العملية القضائية إلكترونياً، لضمان تمكين جميع المواطنين من اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة، ودون تحميلهم أعباء مالية إضافية[٢٥].وعليه، فإن مبدأ مجانية القضاء لا يقتصر على مجرد الإعفاء من الرسوم والتكاليف القضائية التقليدية، بل يمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً على عاتق الدولة بتوفير منظومة قضائية متكاملة ومتطورة تُمكّن الأفراد من الوصول إلى حقوقهم بيسر وعدالة، دون أن تشكّل التكاليف عائقاً أمام إنصافهم أو حماية مصالحهم.

ثالثاً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد مبدأ التقاضي على درجتين.

يعد هذا المبدأ من مبدأ التقاضي من الركائز الأساسية لضمان العدالة القضائية، ويقوم على فكرة تمكين الخصم الذي لم يُحالفه التوفيق في دعواه، سواء كلياً أو جزئياً، من إعادة عرض النزاع أمام محكمة أعلى درجة من تلك التي نظرت الدعوى في البداية، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق مزيد من الدقة والاطمئنان في الأحكام القضائية، من خلال إتاحة فرصة ثانية لإعادة النظر في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة وتطبيق القانون بشكل صحيح[٢٦].فالمحكمة الأعلى درجة تملك صلاحية مراجعة ما صدر عن المحكمة الأولى، سواء من حيث الوقائع أو من حيث القانون، بما يضمن تصحيح الأخطاء التي قد تكون قد شابت الحكم الأول، ويعزز ثقة الأفراد في عدالة النظام القضائي، كما يسهم هذا المبدأ في توحيد الاجتهاد القضائي وتطوير الفقه القانوني من خلال رقابة المحاكم العليا على ما يصدر عن المحاكم الأدنى من أحكام.في آلية التقاضي عن بعد يمكن تطبيق ذلك، عن طريق الطعن بالحكم الصادر بالقضية وفق الإجراءات الموضوعية والمدد الزمنية التي ينص عليها قانون أصول المحاكمات، ولكن من خلال الوسائل التقنية، عن طريق تقديم الطعن بالحكم بموجب لائحة طعن تقدم للمحكمة الالكترونية الأعلى درجة، لنتظر من قبلهم، من خلال تقديم الطعن الكترونياً على الموقع المخصص للمحكمة الأعلى درجة، ليتولى الموظف تكوين الطعن، وإحالته للمحكمة الالكترونية المختصة الأعلى درجة، لتتولى النظر والفصل فيه، بما يتوافق مع أحكام القانون ومقتضيات العدالة[٢٧].

نلاحظ مما سبق، إمكانية أن يكون لآلية التقاضي عن بعد أثر إيجابي على كل مبدأي استقلال القضاء ومجانيته، بالإضافة إلى قدرة هذه الآلية على تطبيق وتعزيز مبدأ التقاضي على درجتين، لكن ذلك يشترط تعديل وتحديث نظم الإجراءات القضائية، بشكل يوفق بين طبيعة الآليات التقنية والإلكترونية المستخدمة في التقاضي عن بعد، وبين حسن سير العمل القضائي وضمان مقتضيات العدالة.

الفرع الثاني آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ القضاء الإجرائية

إن تطبيق آلية التقاضي عن بُعد، يمكن أن تؤثر بشكل جوهري في منظومة العدالة، وتنعكس بشكل مباشر على عدد من المبادئ الإجرائية التي يقوم عليها القضاء التقليدي، فمع اعتماد الوسائل الإلكترونية في رفع الدعاوى وتبادل المذكرات وعقد الجلسات، برزت تساؤلات حول مدى تأثر مبادئ مثل العلنية، والمواجهة بين الخصوم، وسرعة البت في الدعاوى، وضمان حق الدفاع[٢٨].

لذلك أصبح من الضروري دراسة آثار هذا التحول الرقمي على تلك المبادئ، بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات التطور التقني وضمانات العدالة الإجرائية:

أولاً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبدأ العلنية.

يقصد بعلنية الجلسات تمكين الجمهور من متابعة مجريات المحاكمة والاطلاع على إجراءاتها بشكل مباشر، بما يعزز الشفافية والثقة في العدالة، ويمكن تحقيق هذا المبدأ في إطار التقاضي عن بعد أيضاً، إذ تُتاح إمكانية حضور الجلسات أو متابعتها عبر الوسائط الرقمية بالصوت والصورة، مع ضمان تحقق المحكمة من هوية الخصوم في الجلسة الأولى وإثبات ذلك في محضرها، وبذلك تُصان ذات الضمانات التي يوفرها القضاء التقليدي ولكن بوسائل تقنية حديثة تضمن النزاهة والعلنية في آن واحد[٢٩].

ولتطبيق ذلك، لا بد من تجهيز قاعة الجلسات القضائية بوسائل تقنية متكاملة تتيح عرض وقائع الجلسات وتسجيل مجرياتها بالصوت والصورة، بما يضمن علنية الجلسة وإمكانية حضورها إلكترونياً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء رابط خاص على الموقع الإلكتروني للمحكمة، يتيح للجمهور متابعة سير الجلسات متى كانت علنية.

ثانياً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد مبدأ المواجهة بين الخصوم.

مبدأ المواجهة بين الخصوم يُعدّ من أهم ضمانات المحاكمة العادلة، ويعني أن يكون لكلّ طرف في الدعوى الحق في معرفة ما يقدّمه الطرف الآخر من أدلة أو أقوال، وأن تتاح له الفرصة الكاملة للرد عليها ومناقشتها أمام القضاء، فلا يجوز للقاضي أن يبني حكمه على مستند أو شهادة لم يتمكن الخصم من الاطلاع عليها أو مناقشتها، لأن ذلك يخلّ بمبدأ المساواة ويضع أحد الأطراف في مركز أضعف من الآخر[٣٠].

يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق العدالة والشفافية في الإجراءات القضائية، من خلال تمكين كلّ طرف من الدفاع عن نفسه على نحو متكافئ، وضمان أن يكون الحكم القضائي مستنداً إلى مناقشة علنية وعادلة بين الخصوم، ويُطبّق مبدأ المواجهة في مختلف مراحل الدعوى، سواء في عرض الأدلة، أو أثناء الاستجواب، أو في المرافعات الشفوية والكتابية، مما يجعله ركيزة أساسية في نظام التقاضي العادل.

أما فيما يتعلق بمبدأ المواجهة بين الخصوم في آلية التقاضي عن بعد، فإن الاعتماد على التقنيات الحديثة قد يُضعف من تطبيق هذا المبدأ بصورة كاملة، إذ قد يؤثر غياب الحضور الشخصي في الجلسات على قناعة القاضي، لكون الاستماع إلى الشهادة بشكل مباشر يتيح له ملاحظة انفعالات الشاهد وتقييم مصداقيته بدقة، وهو ما قد لا يتحقق بالقدر ذاته عبر الوسائل الإلكترونية[٣١].

ثالثاً: أثر تطبيق آلية التقاضي عن بعد على قاعدة البت بالدعاوى بأجل معقول:

يعد الإسراع في البت بالدعاوى من المبادئ الأساسية في العدالة الإجرائية، وتهدف إلى ضمان حسم النزاعات القضائية خلال مدة زمنية معقولة دون إطالة أو تأخير غير مبرر، فبطء الإجراءات قد يؤدي إلى الإضرار بالمتقاضين وإضعاف الثقة بالقضاء، لذا تُلزم هذه القاعدة المحاكم باتخاذ التدابير التي تضمن سرعة الفصل في القضايا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على دقة الأحكام واحترام حقوق الدفاع، تحقيقاً للتوازن بين سرعة العدالة وجودتها[٣٢].وذلك لأن تأخر حصول الأفراد على حقوقهم يُعد نوعاً من الظلم ومساساً بحقوقهم، إذ أن العدالة المتأخرة تفقد قيمتها ومضمونها، فسرعة البت في القضايا تمثل عنصراً جوهرياً في تعزيز ثقة المتقاضين بنزاهة القضاء وكفاءته، بينما يؤدي إطالة أمد التقاضي دون مبرر إلى إضعاف تلك الثقة وإلى احتمال ضياع الأدلة أو تلاشي الوقائع بمرور الزمن، سواء من الناحية المادية أو بسبب ضعف ذاكرة الشهود، لأن حقوق الأفراد لا تنفصل عن مبدأ الأجل المعقول، الذي يقتضي أن يتم الفصل في الدعاوى خلال مدة زمنية مناسبة تكفل تحقيق العدالة دون تأخير يفرغها من مضمونها[٣٣].إن الاستفادة من التقنيات الحديثة في إجراءات التقاضي عن بعد تتوافق مع قاعدة البت بالدعاوى بأجل معقول وتعزز تطبيقه، لكن يتوجب على هذه الآلية المستحدثة تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات وكفاءتها من جهة، وبين صون حقوق المتقاضين وضمانات التقاضي من جهة أخرى، لذلك لا ينبغي تطبيق مبدأ السرعة بصورة مطلقة عند اعتماد نظام التقاضي عن بُعد، بل يجب مراعاة الإجراءات القضائية التي تضمن حماية الحقوق، بما يكفل حسن سير العدالة ويحقق الفائدة المرجوة من التحول الرقمي في منظومة القضاء[٣٤].لذلك، يجب مراعاة أهمية تحقيق توازن دقيق بين الوقت اللازم لإجراء الدعوى وضمان صحة وعدالة الحكم الصادر فيها، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن فرض مدة محددة إلزامية على القاضي لإصدار الأحكام دون مراعاة طبيعة كل قضية ومتطلبات النظر فيها، لتجنب أي إخلال بالعدالة.وبالتالي هذا ما يمكن أن تعززه آلية التقاضي عن بعد، لأن استخدام التقنيات الحديثة في التقاضي، تسمح بالتكيف مع خصوصيات كل قضية، سواء من حيث درجة تعقيدها أو الوقت المطلوب للفصل فيها، بما يعزز كفاءة الإجراءات القضائية ويضمن تقاضياً عادلاً ومتوازناً.

نستنتج مما تقدم، أن آلية التقاضي عن بعد قادرة على ضمان وتطبيق مبدأ علانية المحاكمة، وذلك عن طريق تزويد المحاكم بوسائل تقنية متكاملة، يمكن من خلالها تسجيل مجريات الجلسات بالصوت والصورة ثم عرض وقائع الجلسات على الجمهور، بما يضمن علنية الجلسات وإمكانية حضورها إلكترونياً.

أما عن مبدأ المواجهة بين الخصوم، فلاحظنا أن آلية التقاضي عن بعد تضعف هذا المبدأ، نتيجة غياب الحضور الشخصي للمتخاصمين في الجلسات، الأمر الذي قد يؤثر في قناعة القاضي، لكن توفير شبكة انترنت متطورة، والاعتماد على تقنيات ووسائل تواصل سريعة، بما فيها تقنية اتصال الفيديو المباشر، قد يسهم في حل هذه الإشكالية، والحد من الأثر السلبي لآلية التقاضي عن بعد تجاه مبدأ المواجهة.

أما عن ضرورة سرعة البت بالدعاوى، فهي من أهم ميزات أو إيجابيات التقاضي عن بعد، لأنها تختصر الكثير من الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في سرعة إصدار الأحكام، مع ضرورة عدم التسرع وإعطاء مراحل التقاضي وقتها اللازم.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث، ونتيجة دراسة احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد، ببيان الاحتياجات الإلكترونية لتطبيق هذه الآلية، والتي تمثلت بضرورة توافر وسائل وآليات مراسلات رقمية إلكترونية عبر شبكة انترنت متطورة، مع ضرورة وجود محكمة الكترونية، وتمييز هذه الاحتياجات عن الاحتياجات البشرية، والتي تمثلت بضرورة وجود قضاة ومحامين وموظفين وعاملين وفنيين ومبرمجين، ذوي خبرة في استخدام أدوات ونظم التكنولوجيا.وبعد أن سلطنا الضوء على آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ العدالة، وبيان هذا الأثر على أهم مبادئ القضاء وإجراءات المحاكمة، ولا سيما مبادئ استقلال القضاء ومجانيته، مبدأ علانية المحاكمة ومبدأ التقاضي على درجتين، مبدأ المواجهة بين الخصوم وسرعة البت بالدعاوى وغيرها. تبين لنا نتيجة البحث، أن احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد، سواء الإلكترونية منها أم البشرية، لا تخرج عن طبيعة هذه الآلية المستحدثة، فالعمل القضائي الإلكتروني، يتطلب توافر بنية تحتية تكنولوجية وإلكترونية مناسبة لهذه الآلية، على أن يتم استخدامها من قبل أشخاص ذوي خبرة في استخدام هذه التقنيات، وبالتالي فإن الاحتياجات الإلكترونية والبشرية تتكامل فيما بينها، وتسير جنباً إلى جنب في سبيل إنجاح تطبيق آلية التقاضي عن بعد. أما فيما يتعلق آثار تطبيق آلية التقاضي عن بعد على مبادئ العدالة، فوجدنا أن لهذه الآلية القدرة على تطوير وتعزيز وتطبيق الكثير من هذه المبادئ، مثل مبدأي استقلال القضاء ومجانيته، ومبدأ التقاضي على درجتين، ومبدأ علانية المحاكمة، وضرورة سرعة البت بالدعاوى، التي تعد من أهم إيجابيات التقاضي عن بعد.كما تبين لنا من خلال البحث أن آلية التقاضي عن بعد ليست العلاج الكافي لكافة المشاكل التي تواجه العمل القضائي، فهي تنقل الإشكاليات التي تثيرها الإجراءات المعتادة من الحيز الحقيقي إلى العالم الافتراضي، ولا يعنى ذلك أننا ضد استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي بسبب الإيجابيات الكثيرة التي يتمتع بها، لكن لا بد من وجود قانون إجرائي معاصر ومتطور قادر على حل الثغرات والقصور والاشكاليات التي تواجه قطاع القضاء سواء التقليدي أم الإلكتروني، بشكل يعزز ضمانات ومبادئ العدالة التي شرعت لحماية لحقوق المتقاضين.

بالإضافة إلى ذلك، توصلنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نذكر منها:

أولاً: النتائج:

١- تبين لنا من خلال البحث ازدياد الحاجة إلى تطبيق آلية التقاضي عن بعد، ولاسيما في ظل عدم وجود تأثيرات سلبية لها على مبادئ العمل القضائي وأهدافه، فضلاً عن قدرة هذه الآلية في الإسراع بفصل الدعاوى وتوفير الوقت والجهد والمال على المتقاضين.

٢- لاحظنا من خلال البحث أن آلية التقاضي عن بعد تضعف من مبدأ المواجهة بين الخصوم، نتيجة غياب الحضور الشخصي للأطراف أثناء الجلسات، وهو ما قد يؤثر في تكوين قناعة القاضي وإدراكه لمجريات الدعوى.

٣- تبين لنا من خلال البحث، أن فوائد تطبيق آلية التقاضي عن بعد، تفوق بشكل كبير الاحتياجات اللازمة لها، نظراً لكثرة الميزات والإيجابيات التي ترافق تطبيق هذه آلية من جهة، وسهولة تلبية احتياجاتها في ظل الثورة التكنولوجية الحاصلة من جهة أخرى.

٤- وجدنا من خلال البحث أن آلية التقاضي عن بعد، تكتسب أهمية خاصة، كونها تسهم في تجاوز العوائق الجغرافية والإجرائية عبر تمكين المحاكم الإلكترونية من إدارة المنازعات بين مناطق جغرافية متعددة، داخل حدود الدولة الواحدة، أو حتى خارجها، بما يعزز مفهوم العدالة الرقمية ويرسّخ مبادئ السرعة والفعالية في التقاضي.

ثانياً: التوصيات:

١- يمكن حل إشكالية عدم إمكانية تطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم في آلية التقاضي عن بعد، عن طريق توفير بنية تحتية رقمية متطورة، تعتمد على شبكة إنترنت عالية الكفاءة، واستخدام تقنيات الاتصال المرئي المباشر، بما يسهم في تجاوز هذه الإشكالية والحد من الأثر السلبي للتقاضي عن بعد على مبدأ المواجهة.

٢- إن أهمية تطوير الخبرات المهنية والقانونية والقضائية لنجاح آلية التقاضي عن بُعد، لا يتحقق بشكل فعال دون تنمية القدرات والمهارات الإلكترونية لدى المتقاضين أنفسهم، وتعزيز وعيهم وإدراكهم لطبيعة وإجراءات هذه الآلية التقنية، لذلك تبرز الحاجة إلى نشر ثقافة اجتماعية وتعليمية تعنى بأهمية تنمية الخبرات الفردية والمجتمعية في التعامل مع النظم التكنولوجية.

٣- إن الأثر الإيجابي لآلية التقاضي عن بعد على غالبية مبادئ العدالة القضاء التقليدي، تطلب تطوير وتحديث وتعديل نظم الإجراءات القضائية، بشكل يوازن بين طبيعة الآليات التقنية والإلكترونية المستخدمة في التقاضي عن بعد، وبين حسن سير العمل القضائي وضمان تحقيق مقتضيات العدالة.

٤- إن سرعة البت في الدعاوى القضائية، والتي تميز آلية التقاضي عن بعد، لا يجوز أن تتعارض أو تؤثر سلباً على إجراءات الدعوى الأساسية، لذلك لابد من احترام خصوصية كل قضية، ودرجة صعوبتها وتعدد أطرافها، والالتزام بوقت مناسب للفصل فيها، بما يعزز كفاءة الإجراءات القضائية ويضمن تقاضياً إلكترونياً عادلاً ومتوازناً.

قائمة مصادر ومراجع البحث

أولاً: الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب:

- أحمد الحروب، السندات الرسمية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- خالد إبراهيم، حجية البريد الالكتروني في الاثبات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠.
- سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥.
- كامل السعيد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- محمد منصور، المسؤولية الالكترونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
- يونس عرب، العقود الالكترونية وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانيا: الأطاريح الجامعية.

- يوسف عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٢.
- محمد صابر أحمد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٢.

ثالثاً: الأبحاث والمجلات:

- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢١، الكوفة، العراق، ٢٠١٤.
- سفيان عرشوش، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٣، الجزائر، ٢٠٢١.
- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢.

- ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني (آلية لإنجاح الخطط التنموية)، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠١٥.
- مختار محمد المحمود، المقتضيات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تيسير إجراءات التقاضي المدني، بحث مقدم إلى المؤتمر العملي الدولي الحادي عشر، كلية القانون، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠١٧.
- نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة ٥، العدد ٤٧، دمشق، ٢٠١٠.
- هشام بلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد ١، المغرب، ٢٠٢٠.
- هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية، السنة الثامنة، العدد الأول، بغداد، ٢٠١٦.

---

(١) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠، ص٦٦ وما بعدها.

(٢) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٦١.

(٣) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص٥٩.

(٤) خالد إبراهيم، حجية البريد الالكتروني في الاثبات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٦.

(٥) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص٦٧.

(٦) أحمد الحروب، السندات الرسمية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٤٤.

(٧) محمد منصور، المسؤولية الالكترونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٦٦.

(٨) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية، السنة الثامنة، العدد الأول، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٩٦.

(٩) يونس عرب، العقود الالكترونية وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤.

(١٠) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٦٦.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٦٧ وما بعدها.

(١٢) سفيان عرشوش، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٣، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٤٨٧.

(١٣) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(١٤) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية، السنة ٥، العدد ٤٧، دمشق، ٢٠١٠، ص١٢.

(١٥) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(١٦) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٦٢.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٦٣.

(١٨) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(١٩) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢٠) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢١) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢٢) مختار محمد المحمود، المقتضيات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تيسير إجراءات التقاضي المدني، بحث مقدم إلى المؤتمر العملي الدولي الحادي عشر، كلية القانون، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠١٧، ص ٣٣.

(٢٣) أكد الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ هذا المبدأ من خلال نص المادة ٨٨ منه، والتي نصت على: "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.

(٢٤) كامل السعيد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٨٤.

(٢٥) خالد حسن لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢٦) كامل السعيد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢٧) يوسف عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٢، ص ٣٥٧.

(٢٨) سيد محمود سيد منصور، التقاضي الإلكتروني على ضوء التحول الرقمي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥، ص١٣ وما بعدها.

(٢٩) ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني (آلية لإنجاح الخطط التنموية)، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٢٠.

(٣٠) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢١، الكوفة، العراق، ٢٠١٤، ص ١٠٧.

(٣١) محمد صابر أحمد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٢، ص ٣٢.

(٣٢) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ١٠٤.

(٣٤) هشام بلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد ١، المغرب، ٢٠٢٠، ص ٣٢.